أسعار تفضيلية للجمعيات الخيرية خلال شهر رمضان

الحلاق لـ«الوطن»: بعض التجار وأصحاب الأرزاق يوزعون مواد مجاناً للجمعيات

| رامز محفوظ

أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن الجمعيات الخيرية تحصل على المواد التي تقوم بتوزيعها على الأسر المحتاجة إما عن طريق شرائها من الأسواق بأسعار تفضيلية أحياناً تكون أقل من التكلفة، أو من تقدمة التجار وأصحاب الأرزاق التي توزع مجاناً على هذه الجمعيات.

وأكد أن أي تاجر يبيع الأرزاق والمواد للجمعيات الخيرية يبيعها حصراً بسعر تفضيلي والهدف من بيعها بسعر أقل من سعر التكلفة في معظم الأحيان هو أن يكون مساهماً مع الجمعية الخيرية في عمل الخير.

وأوضح أن بعض الجمعيات الخيرية تقوم بتوزيع المال فقط على الأسر المحتاجة بناء على ما يصلها من مساعدات مالية من أهل الخير وجمعيات أخرى تحصل على تبرعات عينية من أهل الخير وتقوم بإعطاء الأسر المحتاجة «كوبونات» تحصل الأسر بموجبها على احتياجاتها، فكل جمعية لها طريقة وأسلوب لتوزيع التبرعات التي تصلها إن كانت عينية أم مادية على الأسر المحتاجة للمساعدة.

وأشار إلى أن هناك جمعيات خيرية تقوم بدور فاعل ومؤثر خلال شهر رمضان حيث تقوم بالطهي وتوزيع وجبات جاهزة على الأسر المحتاجة ومنها من يقوم بتوزيع مساعدات عينية مثل الزيت والشاي والرز والسكر وغيره من المواد الأساسية.

ونوه بأن عمل ونشاط الجمعيات يتكثف خلال شهر رمضان من كل عام بسبب ازدياد التواصل مع أهل الخير والسعي للحصول على أكبر كتلة نقدية كي توزع على المحتاجين والفقراء خلال هذا الشهر.

في سياق آخر أكد الحلاق أنه خلال شهر رمضان الحالي كل الأصناف من المواد متوافرة بشكل جيد ومتواتر وذلك بعد استقرار أسلوب دفع قيمة المستوردات من المصرف المركزي وأصبحت أدوات وأسلوب وتوقيت الدفع معروفة وهذا الأمر أدى إلى حدوث منعكس إيجابي ساهم باستقرار الأسعار من جهة وتوافر المواد من جهة أخرى.

وأكد أن البضائع تصل بشكل متوازن إلى الأسواق وهذا أمر إيجابي والأهم أنه ليس هناك أي احتكار لأي مادة في السوق ولا يوجد أي ارتفاع بسعر أي مادة بشكل استثنائي خلال شهر رمضان، إذ إن ارتفاع سعر أي مادة مرهون بحصول ارتفاع في سعرها خارجياً بشكل استثنائي أو حصول ظرف داخلي طارئ أثر على السعر وهذا الأمر لم نشهده خلال شهر رمضان الحالي.

وقال الحلاق إن أسعار المواد الغذائية في سورية حالياً أغلى من دول الجوار، موضحاً أن هناك تضخماً عالمياً بالأسعار بشكل عام إذ إن ارتفاع أجور الشحن من أبرز الأمور التي أدت إلى حدوث التضخم الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسب تتراوح بين ٥ و١٥ بالمئة.

هل للشركات المساهمة مستقبل

إبراهيم لـ«الوطن»: علينا استنفاد كل الطرق الاقتصادية قبل الذهاب إلى الخصخصة

| نورمان العباس

أكد الباحث الاقتصادي الدكتور هيثم عيسى لـ«الوطن» أهمية القانون رقم ٣، الخاص بإحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والمشتركة، واعتبر أن القانون لا يعتبر تخلياً عن مؤسسة حكومية أثبتت نجاحها ولا تمسكاً بمؤسسة خاسرة.

وقال: القضية ليست في شكل الملكية وإنما في معيار الانتقال هل هو فقط من أجل رمي أعباء الفشل في إدارة المؤسسة الحكومية؟ مضيفاً: هنا يكون الانتقال خاطئ، أو أن القانون جاء بعد تجربة طرق منطقية لم تصل إلى نتيجة، ولكون القطاع الخاص لديه خبرة أكبر في هذا الموضوع وأن الوقت الحالي يقتضي الشراكة مع القطاع الخاص.

وتابع عيسى: إذا كانت «المؤسسة الحكومية» في فترة معينة هي الصيغة الأمثل للعمل الزراعي والصناعي والتجاري فهذا لا يعني أن يبقى القطاع العام هو الأنسب في كل زمان ومكان، والمنطق الاقتصادي يقول إذا كانت هناك مؤسسة حكومية خاسرة ووجدنا طريقة جديدة لإدارتها سواء وحدنا أو بالتشاركية مع القطاع الخاص أو القطاع الخاص وحده وإذا كان الانتقال يحل مشكلة ويؤدي إلى التحول من الخسارة إلى الربح فهذا لن يكون قراراً خاطئاً؟

ولفت عيسى إلى أنه لا توجد دولة في العالم الملكية العامة فيها هي الأفضل بشكل مطلق أو الشركة الخاصة، معتبراً أن هذا يعود للوضع الاقتصادي والحاجة الاجتماعية التي تحتم الأنسب وفقاً للتوقيت.

وفيما يخص وضع العمال في حال الانتقال أو مشاركة القطاع الخاص تساءل عيسى عن سبب خوف العمال من الانتقال إلى القطاع الخاص إذا كانت الرواتب والأجور فيه أفضل والدليل على ذلك أن معظم العاملين في القطاع العام يبحثون عن فرص عمل في القطاع الخاص.

بدوره رأى الخبير الاقتصادي الدكتور غسان إبراهيم في حديثه لـ«الوطن» أن هناك طرقاً عديدة لإعادة هيكلة الشركات الحكومية التي تعاني من سوء الإدارة وانخفاض الربحية وآخر هذه الطرق هو الاتجاه نحو «الخصخصة» على الرغم من أن هناك عشرات الأشكال للخصخصة، ورأى أن البقاء على الملكية العامة أمر مهم ويجب أن نحافظ على الشركات الحكومية لكن بشرط أن تدار بعقلية السوق الحرة من حيث الرواتب والأجور والصلاحيات الممنوحة للإدارة ومن خلال نظام الحوافز.

وأكد إبراهيم أنه إذا أعطيت الصلاحيات لإدارة هذه المنشآت بما يتناسب مع عقلية السوق فإنها ستعود ناجحة والدليل على ذلك إدارة القطاع العام في الدول الصناعية المتقدمة مثل إيطاليا الذي ينتج فيها القطاع العام ثلثي الدخل القومي و٣٠ بالمئة في بلد كإسبانيا وفرنسا.

ويرى إبراهيم أن الملكية ليست عائقاً أمام التطور الاقتصادي سواء عامة أم خاصة وإنما من تجارب الدول النامية يتبين أن سوء الإدارة هو السبب بتراجع القطاع العام وأضاف: هناك مثال ذو مغزى على ذلك شركة زيت النخيل الماليزية كانت من الشركات الحكومية الخاسرة قامت الحكومة بتغيير هيكلية الشركة ومنحت الإدارة صلاحيات واسعة كما لو كانت شركة خاصة فتحولت في فترة قصيرة إلى أهم شركة حكومية في ماليزيا وهذا يثبت بالدليل المنطقي أن نوع الملكية ليس له علاقة بخسارة المنشآة وإنما الإدارة.

وأكد إبراهيم ضرورة استنفاد كل الطرق الحكومية قبل الاتجاه نحو الخصخصة لتحويل القطاع العام إلى شركات رابحة وإذا استنفدت كل الأشكال نلجأ إلى الخصخصة بأشكال لا تتعلق بنقل الملكية مثل التأجير أو الإستثمار للقطاع الخاص لفترة زمنية معينة ومن ثم تعود الملكية للقطاع العام مع تحديث كامل للمنشأة.

وفيما يتعلق بالتشاركية بين القطاع العام والخاص رأى إبراهيم أنها تؤدي إلى قوة اقتصادية هائلة إذا بنيت بشكل صحيح أما إذا لم تكن مدروسة بشكل علمي واقعي ومنطقي فستكون تداعياتها على المستهلك سلبية لأن اجتماع قوتين في قوة واحدة تأثيره كبير وخطير.

وأخيراً شدد إبراهيم على أهمية الاستفادة من تجارب الدول التي خرجت من الحروب والكوارث ونهضت وعاد الوضع فيها أفضل من قبل، مضيفاً: يجب علينا دراسة هذه التجارب التاريخية للاستفادة من كيفية خروجها من أزماتها والنماذج عديدة اليابان وألمانيا وغيرها من الدول، وتابع إبراهيم: صحيح أن هذه الدول تلقت دعماً كبيراً من الدول الأوروبية ولكن قد تكون خصوصيتنا في سورية أنه لم تقدم لنا أي دولة الدعم للنهوض من الأزمة.

> عيسى لـ«الوطن»: المهم تغيير حالة الشركة من قاصرة إلى رابحة بغض النظر عن الملكية

هل يمكن الالتفاف على العقوبات المصرفية من خلال التعامل بالعملات الرقمية؟

فضلية لـ«الوطن»: غير متاح لدينا لغياب البنية التحتية اللازمة وعدم الاستعداد له.. حتى في العالم ما زالت تجربة

تعامل الجهات المصرفية السورية بعملات الدول الصديقة ممكن ومتاح من قبل الطرف الآخر

| راما العلاف

رأى الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية في حديثه لـ«الوطن» أن تعامل الجهات المصرفية السورية بالعملات الرقمية (المشفرة) ولاسيما عملات الدول الصديقة منها غالبا ممكن ومتاح من قبل الطرف الآخر إلا أنه غير متاح في سورية بسبب عدم وجود البرامج الحاسوبية والبنية التحتية اللازمة، والأهم هو عدم الاستعداد المادي وغير المادي لقبول مثل هذه العملات الأكثر حداثة من منهجية التبادل المالي التقليدي المستخدم والسائد لدينا.

وقال: إضافة إلى ذلك فإن برامج «العملات المشفرة» والأصح «الإلكترونية لدى شركائنا التجاريين المحتملين ليست جاهزة بعد للتوسع لكونها ربما ما زالت في المرحلة التجريبية.

وأوضح فضلية أن العملة الرقمية هي مجرد حسابات بنكية تقرها الدولة عن طريق المصرف المركزي وكأنه قام بطباعة عملة جديدة وهي تتنقل من المصرف المركزي الذي أوجدها وهو الجهة الوحيدة التي يمكنها إيجادها كما هو الأمر عند طباعة العملة الوطنية وتنتقل إلى المصارف الأخرى كرقم بما يعني أننا حولنا إلى حسابكم لدينا مبلغ كذا في الوقت الذي تقوم المصارف بتحويل هذه المبالغ (الأرقام) فيما بينها وبين المصرف المركزي طبعاً من دون أن يكون لها مقابل ورقي تقليدي ملموس.

وتابع موضحاً: إنه عندما يطلب صاحب الحساب أكان مصرفاً أم شخصاً طبيعياً سحبها أو سحب مبالغ منها يعطيه المصرف المركزي أو أي مصرف عام أو خاص غير المركزي مقابلها نقوداً ملموسة تقليدية من مخزونه النقدي، علماً أنه يكون دائماً لدى المركزي مخزون نقدي أو نقد ملموس من الاحتياطي الإجباري الذي تضعه المصارف لديه أو يتصرفه بموجب نص القانون، وهذا الاحتياطي يعادل ما بين (٥ إلى ٨ بالمئة) من رأس مال كل مصرف عامل ضمن حدود البلد.

وأشار إلى أن «العملة المشفرة» هي عبارة عن عملة عالمية عابرة للحدود تنشئها جهة ما كما هو الأمر لدى المصارف المركزية ويتم شراؤها بتحويل قيمتها إلى حسابات محددة يتم من خلالها تسديد قيم صفقات تجارية أو تسديد التزامات أو تخصص لشراء الأسهم والمضاربة بالبورصات العالمية أو للادخار.. إلخ، وذلك من خلال التعامل أو التداول مع حسابات موجودة أرقامها على صفحات الإنترنت، حيث لا يرى المتداولون فيها بعضهم بعضاً ولا يعرف زبائنها متى وكيف سوى أنهم يحصلون مقابل ما يشترونه على قوة شرائية تتاح لهم عبر المصارف.

وعن مخاطر التعامل بهذه العملات قال: استطاع بعض قراصنة النت «هاكارز» اختراق مثل هذه الحسابات عدة مرات خلال السنين الماضية؛ وذلك من خلال ما يسمى «الحفر» باستخدام نظريات الاحتمالات.

وعلى الرغم من كل الغموض الذي يحيط بهذه العملات وبآليات التعامل بها وتحريكها والأهم عدم وجود أي عامل أمان مضمون للحفاظ على الحقوق أو تحصيلها، إلا أن مشروع العملات المشفرة استمر منذ ذلك الحين دون معوقات ومشاكل تذكر، بل ظهرت عملات مشفرة جديدة معروف مصدرها مضمونة وموثوقة ومعترف بها محلياً و/أو إقليمياً و/أو دولياً، مثل العملات المشفرة في العديد من دول العالم لغاية استخدامها في تسديد الالتزامات الناشئة عن التبادل التجاري الدولي التي أصدرتها العديد من دول العالم؛ ومنها بعض دول الخليج العربي وروسيا ولكن هذه العملات الحديثة هي بمنزلة العملات المصرفية الإلكترونية التي نوهنا إليها أعلاه أكثر مما هي عملات مشفرة مثل الـ«بيتكوين» وأخواتها وما يشابهها.

وبالنسبة للتعامل التجاري بين سورية الدول العربية والأجنبية الصديقة بالعملات المحلية لهذه الدول فرأى فضلية أنه في كثير من الحالات وفي الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية العادية ممكن ولكن بحدود تفرضها الظروف الخارجية العامة المؤثرة في بعض أو كل الأطراف والفرقاء ذوي الصلة.

وذكر فضلية وجود حالة عملية واقعية ملموسة في سورية تشابه ذلك مع إيران عندما سمحت السلطات السورية منذ نحو ٧ أشهر للزوار والسياح الإيرانيين بالدفع بالعملة السورية في سورية في بعض المواضع (الفنادق) حيث كان لزاماً عليهم الدفع بالقطع الأجنبي؛ وبالمقابل وافقت السلطات الإيرانية بالوقت ذاته على أن يدفع السوريون في إيران بعملة إيران المحلية.

مخازين القمح جيدة جداً

هليل لـ«الوطن»: ٧ سفن محملة بالقمح في ميناءي طرطوس واللاذقية

| هناء غانم

كشف المدير العام للمؤسسة العامة السورية للحبوب سامي غسان هليل أنه يوجد حالياً لدينا ٧ سفن في ميناءي طرطوس واللاذقية حيث يتم العمل يومياً على تفريغ نحو ١٥ إلى ٢٠ ألف طن من القمح وتوزيعها على المطاحن.

وأشار في حديثه لـ«الوطن» إلى متابعة المؤسسة لعملها بنقل الأقماح من المرافئ إلى الصوامع ومستودعات التخزين وإلى المطاحن لطحنها وتجهيزها وتعبئتها، ومن ثم إرسالها إلى المخابز، مضيفاً: كما أنه من جهة أخرى يتم العمل أيضاً على تأمين الأقماح القاسية المحلية من مختلف المصادر.

وأوضح هليل أن المؤسسة تقوم بطحن نحو ٦٠٠٠ طن قمح يومياً وبتوزيع ما يقرب من ٥٢٠٠ طن دقيق على المخابز وهي حاجة سورية اليومية من خلال المطاحن العامة والخاصة العاملة تحت إدارة المؤسسة العامة للحبوب.

وأكد سعي المؤسسة لتعزيز الرصيد الإستراتيجي من مادة الدقيق في كل المخابز حيث يحرص أن يكون هناك رصيد احتياطي من المواد لـ٥ أيام على الأقل.

وطمأن هليل بأن مخازيننا جيدة جداً من القمح ولا يوجد أي خوف على تأمين مادة القمح بل هي متوفرة في جميع المحافظات السورية وفي المستودعات والمطاحن، منوهاً بإرسال كميات إلى المطاحن تكفي لعدة أيام إضافة لذلك يتم توزيع ونقل مادة الدقيق لمختلف المحافظات السورية لتكون رديفاً قوياً للمطاحن العاملة حالياً فيها.

وذكر هليل أن حجم الضرر الذي طال المطاحن والصوامع ومستودعات تخزين الأقماح نتيجة الحرب الإرهابية على سورية كان دافعاً للتعاقد على الكثير من المشاريع الاستثمارية التي تخدم الاستقرار في تخزين القمح والاستقرار في إنتاج مادة الرغيف مبيناً أنه يتم حالياً التشغيل الجزئي لصومعة طرطوس بطاقتها الإنتاجية ١٠٠ ألف طن التي تلعب دوراً كبيراً في تخزين الأقماح الواردة إلى مرفأ طرطوس ومن ثم توزيعها إلى المحافظات السورية مع الإشارة إلى أنه يتم توفير أجور النقل من خلال الاعتماد على أسطول السورية للحبوب، إضافة إلى الصوامع المعدنية في كل من نوى والسيخة والميادين، كما يتم أيضاً التعاقد على مطحنة تل بلاط بطاقة ٤٠٠ طن يومياً.

ولفت إلى أن المؤسسة بصدد التعاقد على إعادة تأهيل مطحنة ابن الوليد في مدينة حمص بطاقة إنتاجية ٤٠٠ ألف طن، واستكمال تأهيل بناء مطحنة تل كلخ بطاقة ١٠٠ ألف طن حيث وصلت نسبة التنفيذ فيها إلى ٩٦ بالمئة، إضافة إلى المباشرة بمطحنة اللاذقية، إضافة لصيانة العديد من الخطوط في بعض المطاحن مثل مطحنة الجولان بدمشق وإجراء أمور الصيانة والعمرة في مختلف المحافظات السورية.

وأثنى مدير عام المؤسسة على الجهود الكبيرة التي يبذلها عمال الحبوب، بهدف تأمين مادة الدقيق اللازم لصناعة رغيف الخبز، وضمان عدم حدوث أي نقص في المادة وتلبية حاجة المخابز بكل المحافظات بشكل مستمر ومنتظم.

هليل أكد أن هناك دعماً حكومياً كبيراً ومتابعة واهتماماً من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمؤسسة لتذليل كل الصعوبات والمعوقات لضمان استمرار العمل وتأمين الأقماح وطحنها، لافتاً إلى أن عمال المطاحن يعملون على مدار ٢٤ ساعة من دون توقف بطاقة قصوى.